يمنح غير المواطنين حق الانتفاع بالأرض 85 عاماً

محمد بن راشد يُصدر نظاماً بإضافة أراض إلى مناطق تملك غير المواطنين

أصدر نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، النظام رقم (2) لسنة 2012 بشأن إضافة بعض الأراضي إلى مناطق تملك غير المواطنين في إمارة دبي.

وجاء في النظام، الذي أصدره سموه بصفته حاكما لإمارة دبي، أنه بعد الاطلاع على القانون رقم (7) لسنة 2006 بشأن التسجيل العقاري في الإمارة، وعلى النظام رقم (3) لسنة 2006 بشأن تحديد مناطق تملك غير المواطنين للعقارات في الإمارة وتعديلاته، فإنه يجوز أن يكتسب غير المواطن حق الانتفاع لمدة لا تزيد على 85 عاما على العقارات الواقعة على قطعة الأرض رقم (1) في مجمع دبي للاستثمار الأول، وقطعة الأرض رقم (1) في مجمع دبي للاستثمار الثاني، المبينة حدودهما ومساحتهما في الخرائط الملحقة بهذا النظام. وقال العضو المنتدب كبير المسؤولين التنفيذيين في شركة دبي للاستثمار، خالد بن كلبان، إن «النظام يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين بالمجمع، فضلا عن أنه خطوة للأمام تمنح المستثمرين والسوق ثقة كبيرة»، موضحا أن «النظام الجديد من شأنه أن يرفع الطلب على المشروعات الجديدة في المجمع».

الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

وأفاد بأن «المستثمرين في المجمع يعملون فيه استنادا إلى اتفاقية وقعت مع بلدية دبي بعقود تصل إلى 99 عاما، والآن بإمكان المستثمرين التوجه لتسجيل وحداتهم مع دائرة الأراضي والأملاك، الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين في المجمع»، لافتا إلى أن «إجمالي الاستثمارات العقارية الحالية في مجمع دبي للاستثمار، تصل إلى نحو 64,5 مليار درهم».

يشار إلى أنه بموجب المرسوم، ينضم مجمع دبي للاستثمار إلى مناطق عدة تتيح تملك الأجانب في الإمارة، أهمها جميرا بيتش ريزيدنس، مرسى دبي، تيكوم، دبي لاند، ديسكفري غاردنز، الخليج التجاري، الحدائق، ونخلة جبل علي، واجهة دبي البحرية، نخلة جميرا، جزر العالم، جزر جميرا، جميرا غولف، قرية جميرا، مركز دبي للمعادن والسلع، أبراج بحيرات جميرا، المدينة العالمية، المرابع العربية، قرية المعرفة، ومدينة دبي الطبية.

مدريد تحتاج إلى خطة إنقاذ سيادية كاملة وشكوك في قدرتها على سداد الدين

«بيتك»: الأنظار تتحول لإسبانيا بعد انحسار المخاوف من أزمة اليونان

ذكر تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، أنه في الوقت الذي انحسرت فيه المخاوف نسبيا بشأن اليونان، تتجه الأنظار حاليا تلقاء اسبانيا في ضوء التوقعات القاتمة التي تحيق بالاقتصاد الاسباني مما قد تجعل منها مشروع الأزمة المقبلة، ومن ثم قد تحتاج إلى خطة إنقاذ سيادية كاملة.

وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من التصريحات الايجابية بشأن منطقة اليورو، فان آفاق النمو لا تدعو للتفاؤل، حيث يتوقع أن يرتفع معدل النمو من -1٪ إلى 0,1٪.

وتطرق التقرير إلى اجتماع مجموعة العشرين الأخير والذي تعهدت فيه المجموعة باتخاذ جميع الإجراءات لحماية استقرار المنطقة، إلا أنها لم تعلن عن أي إسراع في الجدول الزمني للتكامل المالي فيما بينها.. وفيما يلي التفاصيل:

سجل العائد على السندات الحكومية الاسبانية لأجل 10 سنوات عائدا فوق مستوى الـ 7٪ للمرة الأولى منذ عام 1997، حيث سجل العائد نسبة 7,16٪ كما في 18 يونيو 2012، و7,04٪ كما في 19 يونيو 2012، وهو ما يعطي إشارة تأكيدية على حالة عدم الاستقرار في الأوضاع المالية لاسبانيا في 19 يونيو 2012، وذلك عندما اضطرت البلاد لدفع أسعار فائدة عالية بشكل كبير على مزادها من السندات قصيرة الأجل والبالغة قيمته 3 مليارات يورو.

وكان العائد على السندات الاسبانية لأجل 12 شهرا قد ارتفع إلى 5,07٪، وذلك ارتفاعا من 2,99٪ كما في 14 مايو 2012، في حين أن العائد على السندات لأجل 18 شهرا ارتفع ليصل إلى 5,11٪ وذلك ارتفاعا من 3,3٪، في حين انحسرت المخاوف بشأن اليونان، فان الانتباه قد تحول الآن نحو إسبانيا، بما في ذلك قدرتها على سداد الديون مع زيادة تراكمها.

وتتزايد المخاوف من ان اسبانيا قد تحتاج إلى خطة إنقاذ سيادية كاملة، خاصة بعد القرض الذي حصلت عليه البنوك الاسبانية والذي بلغت قيمته 100 مليار يورو (126 مليار دولار) في 10 يونيو 2012، حيث وافق الاتحاد الأوروبي على تقديم حوالي 100 مليار يورو إلى مدريد لإنقاذ بنوكها عن طريق صندوق الإنقاذ الأوروبي عبر آلية الاستقرار المالي الأوروبي.

وتأتي هذه الخطوة في أعقاب عمليات الإنقاذ التي تم تقديمها إلى اليونان وايرلندا والبرتغال منذ عام 2010، وسترفع حزمة الإنقاذ للبنوك الاسبانية المبلغ الإجمالي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والمخصص لعمليات الإنقاذ الأوروبية في أزمة الديون إلى 500 مليار يورو. وهناك أيضا مخاوف المستثمرين من أن البنوك بحاجة إلى زيادة مخصصاتها من خسائر القروض مقابل محافظ البنوك الضخمة من أصول الرهون العقارية السكنية المسمومة.

وقد انخفضت ودائع البنوك بنسبة 2,5٪ على أساس شهري في شهر أبريل عام 2012، او بنسبة 5٪ مقارنة بالعام الماضي.

وسجلت نسبة القروض المتعثرة في البنوك الاسبانية (والتي ارتفعت بشكل مطرد منذ بداية الأزمة) زيادة أيضا، حيث وصلت إلى 8,7٪ في ابريل 2012، ارتفاعا من 8,4٪ في مارس 2012، وهي أعلى نسبة في 18 عاما.

ومع تدهور تصنيف الديون السيادية، تزيد المخاطر المتنامية بصورة كبيرة للشركات الاسبانية ذات التصنيف المرتفع وتنخفض أيضا الديون المالية إلى مؤشرات العائد المرتفع.

وفي الحقيقة، قد يؤدي الخفض المحتمل في تصنيف الديون الاسبانية المرتفعة إلى تقليص تجربة الائتمان البرتغالية أو اليونانية من الانتقال إلى الأرباح العالية.

في الأسبوع الماضي، خفضت وكالة موديز تصنيف الديون السيادية الطويلة الأجل لاسبانيا ثلاث درجات من A3 إلى Baa3، مع وضعه على قائمة المراجعة لتخفيض محتمل آخر.

وتوقعت «موديز» ان ترتفع نسبة الدين/ الناتج المحلي الإجمالي في اسبانيا إلى حوالي 90٪ هذا العام، إضافة إلى قرض الاتحاد الأوروبي والبالغ 100 مليار يورو يمثل 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإسباني، ومن المتوقع لنسبة (الدين/ الناتج المحلي الإجمالي) ان تستمر في الارتفاع حتى منتصف العقد الحالي.

لكن النظرة السلبية لاسبانيا تعكس قلقا متزايدا من ان اسبانيا قد تحتاج في نهاية المطاف إلى كامل برنامج الدعم الرسمي، وذلك مثل هذا البرنامج لا يتناسب مع ما تبقى من الدرجة الاستثمارية لإسبانيا.

وبينما لم يصل معدل تصنيف الاقتصاد الاسباني والشركات الاسبانية إلى حافة الهاوية، إلا أن معدل الحركة سلبي بصورة واضحة. وحتى الآن، انخفضت 4 مليارات يورو من الديون الاسبانية ذات التصنيف المرتفع إلى ذات عائدات عالية، يرجع ذلك بصورة كبيرة إلى الأوراق المالية المرسلة للبنوك. ولكن ديون الشركات الاسبانية ذات التصنيف المرتفع تطرح مشكلة أكبر بكثير أمام السوق ذات العائد العالي من أجل إطفائها في حالة استمرار المعدلات في الانخفاض.

وبالنسبة لقطاع الشركات والقطاع المالي، فإن التصنيفات الائتمانية ترتبط بصورة وثيقة بتصنيف الديون السيادية وغالبا ما يتم اتباع خفض الديون السيادية بخفض تصنيفات قطاع الشركات والقطاع المالي التي تقع في تلك البلدان أو التي تمتلك عمليات جوهرية هناك.

توقعات قاتمة للاقتصاد الإسباني

لاتزال الحكومة الاسبانية ملتزمة ببرنامج ضبط الأوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية مما جعل اسبانيا تحوز ثقة شركائها الأوروبيين. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن مخاطر الجوانب السلبية لاتزال قائمة في اسبانيا حيث لايزال الاقتصاد يكافح من أجل مواجهة نسبة البطالة المرتفعة والتي زادت من 23٪ في الربع الرابع من 2011 لتصل إلى 23,8٪ في الربع الأول من 2012. وتواجه سوق العمل الاسبانية معدلات بطالة مرتفعة بالإضافة إلى تجزئة السوق وتجميد الرواتب فضلا عن ظروف العمل غير المرنة. وبدلا من أن يدفع ذلك إسبانيا إلى التقشف المالي السريع، فإنه سيكون عمليا بصورة أكبر من أجل منح الاقتصاد الوقت الذي يحتاج إليه للسماح بإجراء إصلاحات جوهرية في سوق العمل لديها. وسوف يستغرق هذا عدة سنوات. وبالتالي، فإننا نتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي لاسبانيا بنسبة 2٪ على أساس سنوي في عام 2012 مقارنة بـ 0,7٪ على أساس سنوي في عام 2011.

جدول أعمال مجموعة الـ 20

على صعيد منفصل، تعهد قادة مجموعة الـ20 التي عقدت في لوس كابوس بالمكسيك في 18-19 يونيو الجاري باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية سلامة واستقرار المنطقة وتحسين عمل الأسواق المالية وكسر الحلقة المفرغة بين سندات الخزانة السيادية والبنوك. كما تتطلع دول منطقة اليورو الأعضاء في مجموعة الـ 20 إلى العمل بشراكة مع الحكومة اليونانية المقبلة لضمان بقائها على طريق إصلاح الاستمرارية في منطقة اليورو.

كما تخطط دول منطقة اليورو الأعضاء في مجموعة الـ 20 لتنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي والتنظيمي من أجل تعزيز آفاق النمو على المدى المتوسط وبناء أنظمة مالية أكثر مرونة. ولاتزال هذه الدول ملتزمة بالحد من حالات عدم التوازن، وذلك من خلال تعزيز الموارد المالية العامة للبلدان التي بها عجز عبر السياسات السليمة والمستدامة التي تأخذ في الاعتبار تطور الأوضاع الاقتصادية في البلدان التي لديها فوائض كبيرة في الحساب الجاري عن طريق دعم الطلب المحلي والتحرك نحو قدر أكبر من المرونة في أسعار الصرف. وفي هذا السياق، رحب المجتمعون بخطة اسبانيا لإعادة تمويل نظامها المصرفي وأيضا بإعلان الاتحاد الأوروبي دعم جهود السلطات الاسبانية لإعادة هيكلة قطاعها المالي.

وبالرغم من ذلك، لم تعلن قمة الـ 20 عن أي إسراع في الجدول الزمني للتكامل المالي مثل ضمان ودائع البنوك في مختلف أنحاء الاتحاد النقدي للدول الـ 17. وسيجتمع القادة الأوروبيون مرة أخرى في أواخر الأسبوع الجاري في قمة للاتحاد الأوروبي لمناقشة خريطة الطريق للاتحاد الأوربي والتي قد تستغرق شهورا للتطوير وسنوات للتنفيذ.

في الخلاصة، أنه على الرغم من وجود تصريحات أكثر إيجابية فيما يتعلق بمنطقة اليورو في الآونة الأخيرة، فإننا لا نزال غير متفائلين بشأن أفق النمو في منطقة اليورو، كما نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي من -1,0٪ إلى 0,1٪ على أساس سنوي في عام 2012 حيث إن المؤشرات الرئيسية مثل مؤشر مديري المشتريات ومعدلات البطالة تشير نحو الاتجاه النزولي. وقد سجل مؤشر الخدمات والتصنيع في منطقة اليورو أدنى مستوى في ثلاث سنوات عند 46 نقطة كما في مايو عام 2012 منخفضا من 46,7 نقطة في ابريل 2012. وهذا يشير إلى أن الاقتصاد لايزال يعاني في ظل أزمة الديون السيادية المتفاقمة. وعلاوة على ذلك، لاتزال معدلات البطالة مرتفعة في منطقة اليورو حيث ظلت عند نسبة 11٪ في أبريل 2012 (مارس 2012: 11٪)، وفقا لمكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي.

«المركزي الإماراتي»: ارتفاع ودائع المتعاملين 6,5٪ في 4 أشهر

أعلن المصرف المركزي الإماراتي أن القروض المصرفية والسلف ارتفعت بنسبة 0,1٪ خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2012 بينما سجلت ودائع المتعاملين لدى البنوك ارتفاعا بنسبة 6,5٪.

وأوضح أن الودائع لدى البنوك العاملة في دولة الامارات شهدت انخفاضا خلال أبريل الماضي بنسبة 0,6٪ لتصل إلى تريليون و138 مليار درهم، مشيرا إلى أن القروض المصرفية والسلف (صافية من المخصصات العامة ومخصصات القروض السيئة والمشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة) سجلت انخفاضا هي الأخرى بنسبة 0,2٪ وبلغت تريليونا و72 مليار درهم، بينما ارتفع إجمالي الأصول المصرفية بمقدار 700 مليون درهم، ليصل إلى تريليون و742 مليار درهم في نهاية أبريل 2012.

وأشار المصرف إلى أن عرض النقد (ن0)، الذي يحتوي على النقد المتداول إضافة إلى مجموع النقد المحتفظ به لدى البنوك، بقي في نهاية شهر أبريل على مستوى مارس الماضي نفسه، أي عند 53,6 مليار درهم.

وارتفع عرض النقد (ن1) (النقد المتداول زائدا الودائع النقدية، أي الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب لدى البنوك) بنسبة 2,1٪ من 280,2 مليار درهم في نهاية شهر مارس إلى 286,1 مليار درهم في نهاية أبريل المنصرم.

أما عرض النقد (ن2)، الذي يحتوي على (ن1) زائدا الودائع شبه النقدية (مجموع الودائع لأجل والودائع الادخارية للمقيمين بالدرهم والتأمينات التجارية بالدرهم وودائع المقيمين بالعملات الأجنبية)، فانخفض بنسبة 2,4٪ من 880,4 مليار درهم في نهاية مارس إلى 859,2 مليار درهم في نهاية أبريل.

وانخفض عرض النقد (ن3)، لدى البنوك والمصرف المركزي، بنسبة 1,1٪ من تريليون و78 مليار درهم في نهاية مارس إلى تريليون و66 مليار درهم في نهاية أبريل الماضي.

سعر سلة «أوبيك» يواصل تراجعه

برنت أقل من 90 دولاراً ..وأسوأ أداء في عام

عواصم ـ وكالات: تأرجح سعر مزيج برنت خام القياس الأوروبي دون مستوى 90 دولارا للبرميل امس مرتفعا قليلا بعد خسائر كبيرة في الجلسة السابقة لكنه يتجه الى تحقيق اكبر خسارة أسبوعية في عام بعد أن اثرت بيانات ضعيفة من الولايات المتحدة والصين اكبر مستهلكين للنفط بالسلب على توقعات الطلب العالمي.

ومما زاد من قتامة الصورة وأثر على أسعار السلع كذلك تراجع نشاط الأعمال في منطقة اليورو المتضررة بالفعل بأزمة الديون وخفض مؤسسة موديز تصنيفها الائتماني لخمسة عشر بنكا من اكبر بنوك العالم.

فقد نما انتاج المصانع الأميركية بأبطأ معدل في 11 شهرا في يونيو وانكمش أداء الأعمال في منطقة اليورو للشهر الخامس على التوالي في حين انكمشت الصناعات التحويلية الصينية للشهر الثامن على التوالي.

وارتفع سعر برنت 51 سنتا الى 89,74 دولارا للبرميل بعد ان انخفض دون 90 دولارا لأول مرة في 18 شهرا في الجلسة السابقة.

وارتفع الخام الأميركي الخفيف 31 سنتا الى 78,51 دولارا للبرميل بعد انخفاضه بنسبة 4 ٪ اول من امس.

ومن جانب آخر اعلنت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) ان سعر سلة خاماتها الـ12 تراجع اول من امس بواقع ثلاثة دولارات و60 سنتا ليستقر عند معدل 89,48 دولارا للبرميل بعد ان كان 93,08 دولارا للبرميل يوم الاربعاء الماضي، وذكرت نشرة «أوبيك» ان المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي كان 107,46 دولارات للبرميل.

الذهب في طريقه لأكبر خسارة أسبوعية

سنغافورة ـ رويترز: تخلى الذهب عن مكاسبه المبكرة أمس وكان في طريقه لتكبد أكبر خسارة أسبوعية منذ ديسمبر بعد أن أضرت المخاوف حيال تباطؤ الاقتصاد العالمي بالسلع الأولية ودفعت المستثمرين الى البحث عن ملاذ آمن في الدولار.

وفقد الذهب بعض جاذبيته كملاذ آمن بعد أن اضطر المستثمرون الى بيع المعدن النفيس لتغطية خسائر نتيجة التوترات في أسواق المال التي نجمت عن أزمة الديون الأوروبية وقرار المركزي الأميركي باتخاذ خطوات محدودة لتعزيز الاقتصاد.

وارتفع الذهب في التعاملات المبكرة الى نحو 1568 دولارا للأوقية (الأونصة) قبل أن يتراجع الى 1563,50 دولارا للأوقية بحلول الساعة 0614 بتوقيت غرينتش منخفضا 1,92 دولار.

وانخفض الذهب 2,5٪ اول من امس في أكبر خسارة يومية منذ أواخر فبراير بعد أن أحجم البنك المركزي الأميركي عن اطلاق جولة جديدة من اجراءات التيسير الكمي، ونزل سعر الذهب في العقود الأميركية تسليم اغسطس 1,10 دولار للأوقية الى 1564,40دولارا.

وهبطت الفضة في السوق الفورية 0,11٪ الى 26,81 دولار ونزل البلاتين 0,82٪ الى 1418,70 دولارا للأوقية في حين انخفض البلاديوم 0,22٪ الى 602,03 دولار للأوقية.

سياسة «الجزرة» وليس «العصا».. لتحفيز العاملين على الأداء المهني الأفضل

واشنطن ـ أ.ش.أ: أظهرت دارسة طبية حديثة أنه يجب تحفيز العاملين لتحسين أدائهم المهني عن طريق الوعود الايجابية والحوافز المادية والمعنوية أو ما يعرف بسياسة «الجزرة» أفضل من الوعيد والأساليب العقابية والترهيبية أو ما يعرف بسياسة «العصا». وكانت الأبحاث السابقة قد أشارت إلى أن عنصر «المكافأة» أو «العقاب» سلاحان لمراقبة الموظفين والعاملين إلا أن سياسة الثواب والتحفيز تعد الأفضل في الحصول على نتائج مهنية.

وكان الباحثون أجروا أبحاثهم على مجموعة من العاملين تمت معاملتهم بصورتين منفصلتين حيث تم تحفيز أفراد المجموعة الأولى بالحوافز المادية والمعنوية في حال انجازهم المهام الموكلة إليهم في أسرع وقت في مقابل «الوعيد» والتحذير من التراخي في هذه المهام بين أفراد المجموعة الثانية.

وأشارت المتابعة الى أن أفراد المجموعة الأولى نجحوا في انجاز المهمة المهنية الموكلة اليهم بصورة أسرع وأكثر كفاءة بالمقارنة بأفراد المجموعة الثانية الذين تم تهديدهم حول عدم اتمام المهام الموكلة اليهم في الوقت المحدد.

300 مليار دولار إيرادات السعودية سنوياً

توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 5٪ حتى 2016

رجح تقرير مالي أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي في السعودية نموا نسبته 5٪ في المتوسط، وذلك في الفترة من 2012 إلى 2016، وذلك على خلفية نمو المنتجات غير النفطية بالمملكة بنسبة 5٪.

وتوقع أن يستقر التضخم عند 5,5٪ سنويا خلال السنوات الخمس المقبلة، حيث يرى أن الضغوط التضخمية بالمملكة تحت السيطرة، وفق ما ذكرت الرياض السعودية.

وأشار إلى أن الإنفاق الحكومي لايزال هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن تحقق المملكة أرباحا من النفط والغاز بحوالي 285 مليار دولار، بالإضافة إلى الإيرادات غير النفطية، متوقعا أن يصل إجمالي الإيرادات الحكومية إلى 300 مليار دولار سنويا خلال الفترة من 2012 إلى 2016.

وقالت مجموعة سامبا المالية في تحليلها للاقتصاد السعودي ان أسعار النفط العالية ستضاف إلى عائدات الطاقة النظيفة لتكون رصيدا ضخما للسعودية من العملات الأجنبية يصل إلى 356 مليار دولار خلال العامين القادمين ليصبح بهذا أهم ارتفاع على مدار التاريخ ليصل إلى تريليون دولار.

285 مليار دولار أرباحاً متوقع أن تحققها المملكة من النفط والغاز

ويشكل الإنتاج النفطي السعودي أكثر من ثلثي دخل البلاد، كما أن الزيادة في أسعار الوقود النظيف العام الماضي أدت لمزيد من العائدات من الإنتاج اليومي العام التي تبشر برفع مستوى نمو الإنتاج إلى 6,8٪.

ويبلغ متوسط أسعار برميل النفط 105 دولارات العام الماضي وتتوقع العديد من الوكالات الدولية أن ينهي العام الحالي على أعلى معدل، وبنفس الوقت ذكرت السعودية الفترة الماضية أنها زادت من ضخ النفط ليصل الى 10 ملايين برميل باليوم الواحد.

وتشكل أعلى أسعار للنفط وإنتاجه دعما للاحتياطات النقدية للسعودية التي وصلت الى نحو 352 مليار ريال عام 2011، وإلى أعلى معدلاتها على الإطلاق لتبلغ 2,057 مليار ريال، قبل أن تبلغ رقما قياسيا آخر وصل إلى 2,154 مليار ريال بنهاية مارس من هذا العام.

وكان هذا أكبر معدل زيادة سنوي باحتياطي العملات الأجنبية منذ عام 2008 حين بلغ حدا وصل الى 513 مليار ريال لسبب رئيسي هو الارتفاع بقيمة 50٪، في أسعار الوقود النظيف التي أتاحت للاقتصاد ليسجل أعلى عائداته التي وصلت الى 580 مليار ريال.

كما أن الزيادة العام الماضي كانت أكبر من ضعف الاحتياطات التي نمت بقدار 135 مليار ريال خلال العام الحالي وأنهت العام على 1,705 مليار ريال بالمقارنة مع 1,57 مليار ريال بنهاية عام 2009.

والطفرة في أسعار النفط وصلت لأرقام غير مسبوقة مع زيادة في الإنتاج اليومي السعودي من الوقود النظيف بنحو مليون برميل ما أدى لتوسيع أرباح الإنتاج الزائد على حاجة المملكة بنحو 307 مليارات ريال العام الماضي من 87 مليار ريال بنفس العام، والفائض الزائد الحالي يصل الى 156 مليار ريال بعدما كان 69 مليار ريال.

وبعد هذه الأسعار العالية للنفط أعلنت الحكومة السعودية عن ميزانية قياسية تصل إلى 690 مليار ريال للعام الحالي، ويتوقع محللون أن الإنفاق العام الفعلي سينتهي بشكل أعلى بكثير هذا العام.

الاتحاد الأوروبي يطبق حظراً كاملاً على استيراد النفط الإيراني

بروكسل ـ د.ب.أ: قال ديبلوماسي أوروبي بارز امس إن الاتحاد الأوروبي يعتزم تطبيق فرض الحظر الكامل على استيراد النفط الإيراني اعتبارا من الأول من يوليو المقبل. وحذرت طهران قبل أيام أنها ستوقف المحادثات بشأن برنامجها النووي بسبب الحظر على النفط الايراني.

ووافق وزراء خارجية التكتل الاوروبي (27 دولة) للمرة الاولى على تطبيق الحظر في يناير الماضي في مسعى لتصعيد الضغوط على طهران بشأن برنامجها النووي المثير للجدل.

وجرى على الفور تطبيق الحظر على عقود الاستيراد الجديدة، كما يتعين الانتهاء من الصفقات القائمة بحلول الأول من الشهر المقبل.

وتعد إيطاليا وإسبانيا واليونان من أكثر دول الاتحاد الأوروبي اعتمادا على النفط الإيراني، كما تشكل اليونان أكبر تحد في المفاوضات بشأن الحظر، حيث سمح للبلاد التي تعاني أزمة مالية طاحنة بشراء النفط من طهران ولكن دون ضمانات مالية.

وقال الديبلوماسي الذي اشترط عدم ذكر اسمه امس «أعلنت اليونان أنها ستطبق الحظر».

وذكر أن وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي سيتعهدون لدى مناقشتهم هذه المسألة في لوكسمبورغ بعد غد الاثنين بـ «إبقاء الوضع قيد المراجعة في حال الضرورة».

يحول تطبيق الحظر الكامل دون توفير شركات أوروبية التأمين للسفن التي تحمل النفط الإيراني، كما تفعل حتى الآن بفضل إعفاء مؤقت. وأكد الديبلوماسي الاوروبي أنه «لن يكون هناك تمديد لأي إعفاءات». وذكر ديبلوماسي آخر «الأمر المهم هو مواصلة الضغط على إيران وسيكون هذا الإجراء عاملا مهما في هذا الاطار، نعتقد أن ارتباط إيران تأثر بضغط العقوبات». وتؤكد طهران أن برنامجها النووي مخصص لاغراض سلمية فحسب. وتأرجحت المحادثات بين إيران والقوى العالمية الست على مدار يومين في موسكو على حافة الفشل في أوقات عدة حيث لم يبد أي من الجانبين استعدادا لتقديم تنازلات.

ميتسوبيشي كورب اليابانية تجدد عقداً لشراء النفط الإيراني

طوكيو ـ رويترز: قالت مصادر في قطاع النفط امس إن ميتسوبيشي كورب اليابانية للسمسرة جددت عقدها السنوي لشراء النفط من ايران لكنها خفضت كميات التحميل امتثالا للعقوبات الأميركية ضد ايران.

وذكرت وكالة الطاقة الدولية الأسبوع الماضي أن صادرات النفط الايراني انخفضت في أبريل ومايو بمقدار مليون برميل يوميا مقارنة بنهاية 2011 إلى 1,5 مليون برميل نتيجة العقوبات الغربية التي تستهدف برنامج طهران النووي المتنازع عليه.

ولايزال من غير الواضح حجم الكمية التي تعاقدت عليها ميتسوبيشي اعتبارا من أبريل، وكانت الشركة اشترت 15 ألف برميل من النفط يوميا أو يزيد العام الماضي.

ولم تؤكد ميتسوبيشي كورب مسألة تجديد العقد إذ رفض متحدث باسم الشركة تقديم أي تفاصيل.